

الازمة في مدينة الناصرة وزير الداخلية موشيه أربيل : "الناصرة تمر بحالة انهيار مالي والبلدية لا تتخذ أبسط الخطوات المطلوبة منها"

من شحادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما

التعهد بتحويل 30 مليون شيقل لبلدية الناصرة، خلال جلسة للجنة المالية بحضور وزير المالية، ولم يتم تحويل هذه الميزانية، بينما يتم تفضيل مدن أخرى مثل طبريا وصفد على الناصرة، وربما تجيب وزارة الداخلية لماذا هذا التمييز".

وبدوره رد وزير الداخلية موشيه أربيل: "بابي مفتوح لجميع السلطات المحلية، يهوداً وعرباً، لا نميز بين رؤساء السلطات، ومن أدري ملك بذلك، أنت أكثر من يعلم، وأنت النائب المخضرم في لجنة المالية، السلطات لا تقوم بجباية الضرائب، وفي الناصرة هناك خلل في الجباية. على البلدية أن تبادر بالجباية وبتهيئة الجباية. على البلدية رفع نسبة الجباية، ونحن سنحاول منح تخفيضات لمن ليس لديه القدرة على الدفع".

"أهملتم الناصرة كما أهملتم عدة بلدات عربية أخرى"

وأنتهى النائب الطيبي: "هذا يسبب أزمة بلدية الناصرة، وعدم تحويل هذه الميزانية يضر بالجمهور، ويمنع من البلدية تحويل المعاشات للعمال والموظفين، ويمنعها من تأدية مهامها الوظيفية كجمع النفايات والقمامة ومهام أخرى، ولا يمكن للوزارة أن تبرر ذلك بتقصير من البلدية وتترك البلدية بأزمة تسببت بها الوزارة. لقد قمنا بعقد عدة جلسات مع وزير الداخلية أنا ورئيس البلدية السيد علي سلام، والطاغم المهني وقمت بالتواصل مع جهات في وزارة المالية، ونجحنا بتمديد قرض 11 مليون للبلدية، والآن نطالب بتحويل ميزانية لتحويل الرواتب والمعاشات بطلب من رئيس البلدية. وهذا حق أساسي للموظفين الذين لم يتلقوا رواتبهم منذ 4 أشهر. وأنت وزير الداخلية مطالب بحل هذه الأزمة، خصوصاً أن قرار المحكمة يقضي بذلك، وأعارض بشدة اجترار لبعض الموظفين في الوزارة بعدم معالجة هذه الأزمة، وأنتم أهملتم الناصرة كما أهملتم عدة بلدات عربية أخرى".

واستطرد الوزير قائلاً: "في البلدية محاسب مرافق وقد تم الكشف عن تصرفات غير سليمة في إدارة الأموال في البلدية، وأنا لا أريد الإشارة لشخص ما أو لجهة ما، لكن أنا أريد طرح هذا الأمر الذي أدى إلى مصاعب في إدارة البلدية من ناحية مالية، وقد فشلت البلدية في دفع معاشات الموظفين، مع العلم أن الأمر من مسؤولية السلطة المحلية فقط، ورغم ذلك، الوزارة سعت إلى تقديم خطة إشفاء في البلدية وقد فشلت البلدية في المصادقة عليها مرتين، وقامت الوزارة بتعيين لجنة لفحص عمل البلدية ورئيس البلدية، ووفقاً لتقديرات وزارة الداخلية سيتم تقديم نتائج الفحص خلال شهرين حتى ثلاثة أشهر. على بلدية الناصرة العمل من أجل رفع نسبة جباية الضرائب المختلفة وهي خطوات أساسية ستساعد البلدية في دفع أجور الموظفين، وعلى بلدية الناصرة ورئيس البلدية العمل من أجل تحقيق ما قلناه وسيجدون أن وزارة الداخلية ستكون شريكة لهم".

"الناصرة في حالة انهيار مالي"

ومضى الوزير أربيل يقول: "الناصرة في حالة انهيار مالي والبلدية ترفض القيام بخطوات بسيطة من شأنها زيادة مدخولاتها، ووفقاً للتقديرات هي تجبي فقط 40% من ضريبة الأرنونا كما أنها ترفض إجراء مسح للمباني في المدينة، البلدية لا تجبي الضريبة من مستشفيات وفنادق ومن أملاك تجارية تابعة للكنائس، وقيمة الضريبة المفروضة على الجمهور أقل مما يحدده القانون".

عضو الكنيست د. الطيبي : "لم يتم تحويل الميزانية لبلدية الناصرة"

وكان النائب الطيبي قد قال خلال استجوابه وزير الداخلية أربيل: "مدينة الناصرة هي أكبر مدينة عربية، وهي مدينة سياحية بالرغم من أنها لا تعامل على أنها سياحية، لقد تم

تطرق وزير الداخلية موشيه أربيل، في سياق رد له على استجواب شفهي لعضو الكنيست د. أحمد الطيبي بعد استجواب شفهي آخر لعضو الكنيست عايدة توما - سليمان، إلى الوضع في بلدية الناصرة التي تعاني من أزمة اقتصادية، وقال إن الوزارة اجتازت مرحلة "التحذير". وقال الوزير أربيل من على منبر الهيئة العامة للكنيست: "هذا الاستجواب هام. أنا أسأل لماذا تم توجيه هذا الاستجواب لوزير الداخلية وليس لوزير القضاء، لأن هناك قراراً صادراً عن محكمة العمل بخصوص معاشات الموظفين، وعلى وزير القضاء اسماع رأيه لماذا لا ينفذ القرار. لكن بصفتي وزيراً للداخلية أرى أنه من واجبي التطرق للموضوع، حيث أن أمر دفع أجر العامل أمر له مكانة هامة وقد ورد ذكره في التوراة، بحيث أن عدم دفع الأجور للعمال يعتبر مخالفة للقانون الإسرائيلي وانتهاكاً للتوراة، وأنا على يقين أن الأمر مخالف لتعاليم القرآن والانجيل أيضاً. مع ذلك، هناك خطورة أشد لعدم دفع الأجور إذا كانت من طرف مؤسسة رسمية، إذ أن تأخير دفع المعاشات أمر لا يمكن قبوله".

"أزمة إدارية ومالية خطيرة"

واسترسل الوزير أربيل بحيث قرأ رد وزارته: "بلدية الناصرة تمر بأزمة إدارية ومالية خطيرة، أدت إلى شلل شبه كامل لنشاطها، وفي أعقاب حالة طوارئ بعد توقف جمع النفايات تقرر في وزارة الداخلية التدخل بشكل مباشر عن طريق تجنيد أكثر من 6 مليون شيقل من عنقود الجليل حفاظاً على صحة الجمهور".

"تصرفات غير سليمة في إدارة الأموال في البلدية"

نشطاء يمينيون يهاجمون القاضي علاء مصاروة ابن مدينة الطيبة :

"مدد اعتقال فلدشطاين وأطلق سراح مشتبهين عرب باغتصاب فتاة"

• لجنة المحامين في المثلث: "نستنكر الهجوم"

التحريضية والشرسة ضد القاضي علاء مصاروة"

المحامي شعاع مصاروة منصور منشوراً باللغة العبرية، قال فيه: "كلنا القاضي علاء مصاروة.

نقول لكل جمهور يميني واليمينيين المقرفين الذين يتظاهرون ضد القاضي علاء مصاروة، هذا قاض في دولة إسرائيل، اسمه نار على علم، ومجرد اختياره من قبل جهاز القضاء للنظر بملفات نتنياهو وهو عربي فخور، يدل على ارته. نطلب من جهاز القضاء ومن شرطة إسرائيل منح الدعم الكامل لابننا علاء".

لجنة المحامين في المثلث: "نستنكر الهجوم التحريضية"

والشرسة ضد القاضي علاء مصاروة"

على سعيد متصل، أفادت لجنة المحامين في المثلث في بيان: "نستنكر الهجوم التحريضية والشرسة ضد القاضي علاء مصاروة، منذ أيام نرى حملة تحريضية شرسة ضد القاضي علاء مصاروة والتي سببها أنه من يجلس في قضية إيلي فلدشطاين المتهم بتسريب معلومات ومستندات سرية من ديوان رئيس الحكومة نتنياهو وأن القاضي قام بتمديد اعتقاله لوجود أدلة كافية لذلك. ويذكر أن القاضي مصاروة يعتبر من القضاة الذين يجلسون في القضايا الجنائية حيث ينظر في كل قضية بموضوعية وحنّة ومهنية مطلقة".



القاضي علاء مصاروة
تصوير: سلطة القضاء

من شحادة سامي عازم مراسل
صحيفة بانوراما

شن نشطاء من اليمين هجوماً على القاضي في المحكمة المركزية في تل أبيب، علاء مصاروة، ابن مدينة الطيبة، وقالوا أنه أصدر قراراً بتمديد اعتقال المتحدث بلسان مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، إيلي فلدشطاين، المشتبه بالضلوع في قضية تسريب مستندات سرية والمعتقل منذ فترة.

نشطاء من اليمين : "اعتقال بطل من أبطال إسرائيل"

وانتشرت في الأيام الأخيرة مقاطع فيديو على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، لنشطاء من اليمين نشروا فيها صورة القاضي علاء مصاروة وقالوا أنه "أمر بتمديد اعتقال بطل من أبطال إسرائيل لكنه أطلق سراح شباب عرب مشتبه بمشاركتهم باغتصاب جماعي لفتاة". كما قال نشطاء، أن "فلدشطاين معتقل بنام في معتقل تحت الأرض مثله مثل المجرمين". كما قال أحد ناشري هذه المقاطع: "نأمل أنك تنام جيداً، لأن إيلي لا ينام كذلك".

رئيس بلدية الطيبة السابق شعاع مصاروة منصور : "كلنا القاضي علاء مصاروة"

من جانبه، نشر رئيس بلدية الطيبة السابق

"مبيعاتنا انخفضت بأكثر من 50%"

أصاب متاجر ومقاه في الجليل ممن تكبدوا خسائر كبيرة في الحرب يأملون بأن يعود النشاط الاقتصادي إلى سابق عهده مع وقف النار

من معتصم مصاروة مراسل صحيفة بانوراما

اعرب أهال في منطقة الجليل عن ارتياحهم من بدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله، بعد أكثر من عام من القتال، وفقدان أعزاء لا يعوضون أبداً اثر إطلاق الصواريخ. وتنفس الأهالي في البلدات التي عاشت على وقع القصف الصاروخي، أول أمس الأربعاء الصعداء، بعد أيام وليال طويلة خيم فيها القلق وسيطر الخوف، فيما يأمل أهلها بان يدوم الهدوء والاستقرار وتعود حياتهم التي انقلبت رأساً على عقب إلى طبيعتها، ويعود النشاط الاقتصادي إلى سابق عهده بعدما تكبد اصحاب المصالح التجارية فيها خسائر كبيرة خلال الحرب الطويلة. مراسل صحيفة بانوراما تحدّث مع عدد من الاهالي في بلدة الرامة وسمع رأيهم في الاتفاق.

"انخفض العمل لدينا بنسبة تصل إلى 85%"

يقول صالح ارشيد، وهو شيف في مطعم "بورا بورا" في الرامة: "في بلدة الرامة لا نسمع أصوات الانفجارات، ولكننا بالطبع تأثرنا بوضع الحرب. من الناحية النفسية، تأثرنا كثيراً، نشعر كأننا في سجن داخل بيوتنا وبلدتنا. أما من الناحية الاقتصادية، فتأثرنا بشكل كبير بسبب الحرب، حيث انخفض العمل لدينا بنسبة تصل إلى 85%. أول من يتضرر في مثل هذه الظروف هي المطاعم والمقاهي، الأماكن التي يرتادها الناس. لا يوجد لدينا عمال حالياً، ونعمل أنا وأصحاب المحل بأيدينا في محاولة لاستمرار تشغيل المطعم. نأمل أن يتم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، لتعود الأمور إلى طبيعتها وتحسن أوضاعنا المادية".

من جانبه، صرّح إيهاب حنا، الناطق بلسان المجلس المحلي في الرامة قائلاً: "اتفاق وقف إطلاق النار أثر على تعليمات الجبهة الداخلية، بالأمس كانت التعليمات أكثر تشديداً، ولكن بالنسبة لنا، حتى الآن لا يوجد اتفاق فعلي. نحن مستمرين بالعمل وفق التعليمات الحالية للجبهة الداخلية. مجلس الرامة المحلي لا يمكنه المجازفة بأي خطوة".

"الناس يشكون من قلة العمل وغلاء الأسعار"

أما لما حنا فقالت: "بالطبع هناك خوف في بلدة الرامة، والناس يشكون من قلة العمل وغلاء الأسعار. صحيح أن هناك خوفاً وقلقاً، ولكن الحمد لله الأمور "ماشية". نحاول التكيف مع الوضع".

"مبيعاتنا انخفضت بنسبة

تتراوح بين 50% و60%"

من جهته، علّق رياض جرابسي، صاحب دكان في الرامة بالقول: "الوضع صعب جداً من الناحية التجارية، والأوضاع بشكل عام ليست سهلة. نحن في وضع حرب ونعيش تحت ضغوط نفسية ومادية أثرت علينا كثيراً. العمل أصبح صعباً للغاية في هذه الفترة، حيث أن الحركة التجارية ضعيفة، والناس تخاف الخروج من منازلها. مشكلتنا الأساسية في محلاتنا هي عدم وجود ملاجي، وعندما تحدث حالة طارئة، نضطر لترك محلاتنا والبحث عن مكان آمن. هذا الوضع صعب جداً، مبيعاتنا انخفضت بنسبة تتراوح بين 50% و60%. نأمل أن يتم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ويسود الهدوء وأن تعود الحياة إلى طبيعتها، ويعود العمل كما كان من قبل".

اتهام شابين من عسفا باختطاف والدتهما لرفضها منحهما المال لشراء المخدرات

أعلنت الشرطة في بيان صادر عنها " أنها اعتقلت شابين من عسفا (22 عاماً و26 عاماً) واتهمتهما باختطاف والدتهما لرفضها منحهما المال لشراء المخدرات". وفي التفاصيل، قالت الشرطة في بيانها الذي وصلت لصحيفة بانوراما نسخة عنه: "قامت شرطة مديرية الكرمل في لواء الساحل بفتح ملف تحقيق في تاريخ 17.11.2024 بعد تلقي بلاغ على بدالة الشرطة، حول حادثة اختطاف في بلدة عسفا، تم خلالها إجبار امرأة على ركوب سيارة كانت تسير بسرعة وفرت من مكان الحادث". وأضافت الشرطة في بيانها: "رجال شرطة نيشر في الكرمل - لواء الساحل، الذين وصلوا إلى مكان الحادث فور تلقيهم البلاغ، بدأوا بنشاطات التحقيق بالإضافة إلى نشاطات المسح وبعد وقت قصير تم العثور على الأم سالمة وسليمة، وداهمت الشرطة شقة الأبناء وألقت القبض عليهما. تبين من التحقيق أن ابني الأم من سكان عسفا قررا اختطافها وتهديدها وتخويفها كل هذا على خلفية رفضها المستمر لتمويل استهلاك المخدرات لهما".

"تقديم لائحة اتهام ضد الشقيقين"

كما جاء في بيان الشرطة: "بعد نشاطات تحقيق سريعة باستخدام وسائل خاصة، تمكنت الشرطة من تعقب المشتبه بهما للوصول إليهما وتوقيفهما للتحقيق معهما في مركز شرطة نيشر، وتم تمديد توقيفهما من حين لآخر، ومع استكمال كافة إجراءات التحقيق، تمكنت الشرطة من بناء قاعدة أدلة ضد المشتبه بهما على أفعالهما، وقدمت بحقهما لائحة اتهام عبر نيابة الساحل في الجرائم التالية: القيادة أثناء فترة الإلغاء، الضرر المتعمد للمركبة، سرقة جماعية، التهديدات، الاعتداء الذي يسبب ضرراً فعلياً". واختتمت الشرطة بيانها بالقول: "تم تقديم لائحة الاتهام إلى محكمة الصلح في حيفا مرفقة بطلب تمديد توقيفهما حتى انتهاء الإجراءات القانونية".